المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل
The Scientific Journal of King Faisal University
العلوم الإنسانية والإدارية
Humanities and Management Sciences

تأثير تغير المناخ على حقوق الإنسان: النطاق السعودي

The Impact of Climate Change on Human Rights: The Saudi Context

نهاد فاروق عبّاس
قسم القانون العام، كلية الحقوق، جامعة دار العلوم، الرياض، المملكة العربية السعودية

Nehad Farouk Abbas
Public Law Department, Collage of Law, University of Dar Al Uloom, Riyadh, Saudi Arabia

LINK الرابط	RECEIVED الاستقبال	ACCEPTED القبول	PUBLISHED ONLINE النشر الإلكتروني	ASSIGNED TO AN ISSUE الإحالة لعدد
https://doi.org/10.37575/h/law/220013	13/04/2022	01/09/2022	01/09/2022	01/09/2022

NO. OF WORDS عدد الكلمات	NO. OF PAGES عدد الصفحات	YEAR سنة العدد	VOLUME رقم المجلد	ISSUE رقم العدد
7832	8	2022	23	2

الملخص

يعد تغيُّر المناخ قضية عالمية ومحلية؛ لما له من تأثير على المستويين الدولي والمحلي. يُعرَّف تغيُّر المناخ بأنه التغيير الذي يؤثر على مكونات البيئة المحيطة بالإنسان من الهواء والماء والتربة، وبالتالي سيكون له تأثير سيئ للغاية على بعض أهم المحددات الأساسية للصحة. وهي تشمل: الهواء النظيف، والمياه النظيفة، والغذاء النظيف، والمأوى المناسب، والحماية من الأمراض. وتبرز مشكلة الدراسة في النقاش حول تأثير تغيُّر المناخ على حقوق الإنسان في القانون الدولي والنظام السعودي. سعت هذه الدراسة إلى توضيح ومناقشة تأثير تغيُّر المناخ على حقوق الإنسان. وعليه، بيَّنت الدراسة أن تغيُّر المناخ يؤثر على جميع مناحي الحياة التي تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على حقوق الإنسان. كتلوث الهواء والمياه. علاوة على ذلك، ومما لا شك فيه أن هذا يضر بالصحة والحياة والنباتات التي تُروى بهذه المياه الملوثة. وبالتالي، فإن المملكة الخضراء تتُحَقّق من خلال أهداف رؤية 2030 حماية حقوق الإنسان من تغيُّر المناخ الذي يأتي على المساحات الخضراء من أي جانب من جوانب البيئة، مثل الماء أو الهواء أو التربة. وبالتالي سيكون له تأثير ضار على الحياة بشكل عام، والصحة، والمياه، والغذاء، والسكن بصفة خاصة.

ABSTRACT

Climate change is a global as well as a local issue due to its impact on both international and local levels. Climate change is defined as the change that affects the components of the environment surrounding humans, such as air, water, and soil. Accordingly, it harmfully impacts some of the most basic determinants of health, including clean air, clean water, clean food, adequate shelter, and protection from disease. The study problem emerges from the discussion on the impact of climate change on human rights in international law and the Saudi system. This study sought to demonstrate and discuss the impact of climate change on human rights and showed that climate change influences all aspects of life that directly and indirectly affect human rights, for instance, air and water pollution. Undoubtedly, climate change harms human health and life and even damages plants irrigated by polluted water. Consequently, green Saudi Arabia achieving the goals of Vision 2030 of protecting human rights from climate change that comes on green spaces from any aspect of the environment, like water, air, or soil. Therefore, which, in turn, has harmful effects on life in general, health, water, food, and housing.

KEYWORDS
الكلمات المفتاحية
Right to food, right to health, right to housing, right to life, right to water, the environment
البيئة، حق الحياة، حق السكن، حق الصحة، حق الغذاء، حق الماء

CITATION
الإحالة
Abbas, N.F. (2022). The impact of climate change on human rights: The Saudi context 'Tathir taghayur almunakh ealaa huquq al'iinsan mahaliyan wa dowalayan'. *The Scientific Journal of King Faisal University: Humanities and Management Sciences*, **23**(2), 56–63. DOI: 10.37575/h/law/220013 [in Arabic]
عباس، نهاد فاروق. (2022). تأثير تغيُّر المناخ على حقوق الإنسان: النطاق السعودي. *المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل: العلوم الإنسانية والإدارية*، **23**(2)، 56-63.

1. المقدمة

بذلت المملكة العربية السعودية جهودها لضمان إسهامها في قضية حماية البيئة ومواردها. وواجهت العديد من التحديات البيئية في الحياة البرية والبحرية والثروة الحيوانية والسمكية، والبيئة الزراعية بشكل عام. بالإضافة إلى تحديات الطقس وتلوث الهواء والمياه والتربة، وفي هذا الاتجاه بذلت المملكة جهودًا عدة في الحد منها. بالإضافة إلى الجهود الدولية للمملكة في حماية البيئة، وبرامج ومبادرات إعادة تدوير النفايات، بالإضافة إلى التراخيص البيئية والطاقة المتجددة والتشريعات البيئية القائمة على الأنظمة والاستراتيجيات الدولية للحفاظ على الحياة البرية.

ومن أبرز التحديات البيئية المؤثرة على حقوق الإنسان في الحياة والصحة والغذاء مياه الآبار الملوثة، ومخلفات مصانع الإسمنت، وزيادة انبعاث ثاني أكسيد الكبريت وأكسيد النيتروجين، وتدهور الأراضي والتصحر وغيرها؛ مما قد يتسبب في زيادة التلوث البيئي والمخاطر البيئية.

وانطلاقًا من دور المملكة الرائد في حماية حقوق الإنسان، فقد بذلت المملكة جهودها في المجال الدولي أيضًا؛ حيث تعمل المملكة على تأدية واجبها تجاه البيئة؛ وذلك من خلال إطلاق المبادرات والمشاريع المرتبطة بحماية البيئة، ومن أبرز هذه الجهود إنشاء صندوق أبحاث للطاقة والبيئة، كما أن المملكة صاحبة أكبر مشروع إعمار بيئي في التاريخ، وهو المشروع المتعلق بإصلاحات بعد حرب الخليج، وقد كلّف المملكة أكثر من 1,1 بليون دولار أمريكي. ومركز الزراعة الصحراوية، حيث يعمل المركز على تطوير الأنظمة المستدامة منخفضة المدخلات التي تستخدم المياه بكفاءة لإنتاج الأغذية والحبوب، وتتناسب مع البيئة الصحراوية الساحلية التي تعتمد في الزراعة على مياه البحر وأشعة الشمس (المنصة الوطنية السعودية الموحدة، 2022). ومؤخرًا فإن مبادرة السعودية الخضراء هي محور البحث حاليًا لحماية حقوق الإنسان للعيش في بيئة نظيفة تضمن له الحياة والصحة والسلامة.

2. أهمية البحث

يستمد موضوع آثار تغيُّر المناخ على حقوق الإنسان في القانون الدولي والنظام السعودي أهميته من:

- أهمية المناخ الذي يعيش فيه الإنسان، وامتلاك حقه في الحياة، والسلامة الصحية التي تتأثر بأي من عناصر البيئة المحيطة به من أمطار أو سيول، أو احتباس حراري، وكذلك ما يمسّ التربة من مخالفات الأنظمة البيئية.
- عِظَم تأثير تغيُّر المناخ على المياه مصدر الحياة.
- أن موضوع آثار تغيُّر المناخ على حقوق الإنسان من الموضوعات القانونية التي لم يسبق تناولها في النظام السعودي بشكل مباشر يركز على تغيُّر المناخ.

3. مشكلة البحث

رغم المعوقات الدولية والعالمية أمام تحقيق التقدم الاقتصادي والتنمية المستدامة، فإن أن المملكة العربية السعودية تسعى جاهدة إلى العمل على

Corresponding Author: Nehad Farouk Abbas 00966535152157, nehad.m@dau.edu.sa المؤلف المراسل: نهاد فاروق عباس

ثبات الأصل التشريعي في عملها، وهو الالتزام بأحكام الشرع الحنيف عن طريق حماية حقوق الإنسان في حياة نظيفة خالية من المؤثرات البيئية على حقه في الحياة والصحة العامة والغذاء والسلامة في ظل ملوثات مناخية على الصعيد العالمي قد تودي بالحياة. وعليه، تتبلور مشكلة البحث في عدد من التساؤلات، على النحو التالي:

- هل ثبت دوليًا أن هناك تأثيرًا لتغيُّر المناخ على حقوق الإنسان؟
- ما مدى مراعاة المنظم السعودي لما يرتبه تغيُّر المناخ من أضرار على حقوق الإنسان في صياغة الأنظمة البيئية؟
- كيف تفاعلت مؤسسات المملكة العربية السعودية مع تغيُّرات المناخ المؤثرة في حقوق الإنسان؟
- هل من ضوابط أو احترازات لحماية حقوق الإنسان من آثار تغيُّر المناخ؟

4. أهداف البحث

تتناول أهداف البحث آلية حل مشكلته من خلال ما يلي:

- تحليل الآثار المباشرة لتغيُّر المناخ على حقوق الإنسان في القانون الدولي والأنظمة البيئية السعودية.
- مناقشة الآثار غير المباشرة لتغيُّر المناخ على حقوق الإنسان في القانون الدولي والأنظمة البيئية السعودية.
- إبراز دور مؤسسات الدولة في سرعة التعاطي مع ظروف تغيُّر المناخ المؤثرة في حقوق الإنسان.

5. منهج البحث

أُتبع في البحث المنهج الوصفي باستقراء وتحليل النصوص القانونية والتقارير الدولية والمحلية التي تتناول آثار تغيُّر المناخ على حقوق الإنسان، واستنباط الضوابط والقيود النظامية التي تعمل على حفظ هذه الحقوق في النظام السعودي، توصلًا إلى المدلول الحقيقي للآثار المباشرة وغير المباشرة لتغيُّر المناخ على حقوق الإنسان.

6. تأثير تغيُّر المناخ على حقوق الإنسان دوليًا ومحليًا

تتجه مبادرة السعودية الخضراء وفق رؤية المملكة 2030 إلى تحقيق المناخ البيئي المناسب المتوازن في عموم عناصره؛ لتوفير حياة كريمة لكل إنسان على أرض المملكة: مواطن، ومقيم، وزائر. ومن هنا يتجه البحث إلى مناقشة مدى تأثير تغيُّر المناخ على حقوق الإنسان في القانون الدولي وما تقرُّه المملكة العربية السعودية من أنظمة تحمي حقوق الإنسان من تغيُّر المناخ، وتجعله مع ذلك يظلّ يتمتع بحق الحياة والصحة والغذاء من تربة نظيفة وماء وسكن مناسب. وينقسم البحث هنا إلى محورين: يعكف الأول منهما على مناقشة الآثار المباشرة لتغيُّر المناخ على حقوق الإنسان، ويعرج الثاني إلى الآثار غير المباشرة لتغيُّر المناخ على حقوق الإنسان.

6.1. الآثار المباشرة لتغيُّر المناخ على حقوق الإنسان:

إن تغيُّر المناخ يعني ذلك التغيُّر في مكونات البيئة المحيطة بالإنسان من هواء وماء وتربة، وعلى ذلك فهناك من الآثار الضارة بحقوق الإنسان آثارٌ مباشرة على العديد من الحقوق، أهمها الحق في الحياة والحق في الصحة (ليطوش، 2020)، وهو ما تشتمل عليه المناقشة في هذا المبحث؛ لما يخلّفه تغيُّر المناخ من آثار ضارة بحق الإنسان في الحياة، والحق في الصحة العامة، كما سيأتي بيان ذلك على النحو التالي:

6.1.1. الأثر على الحق في الحياة

وردَ وجوب حمايته من أيّ من أشكال الإفساد في الأرض، ومنها العبث بالبيئة الذي يعمل على تغيُّر المناخ المؤثر على الحق في الحياة؛ حيث ورد قوله تعالى:﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا ۚ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ (سورة الأعراف، الآية: 85).

فللجميع الحق في الحياة، والحق في العيْش بحريةٍ وأمان. لكن مقتضيات حماية التنوع البيولوجي والتغيُّر المناخي تهدد سلامة البشر على هذا الكوكب (مداني وبالجيلالي، 2021). كما يُعدّ الإجهاد الحراري من بين الآثار الأكثر فتكًا بالحياة. فقد أودتْ موجة الحرارة الصيفية في أوروبا في عام 2003 بحياة 35000 شخص. وتتوقع منظمة الصحة العالمية أن يودي تغيُّر المناخ بحياة 250000 شخص في السنة بين عاميّ 2030 و2050، بسبب مرض الملاريا، وسوء التغذية، والإسهال، والإجهاد الحراري (الأمم المتحدة، 2022).

وهذا إن دل فإنما يدل على أن المتوقع هو زيادة تأثر الحق في الحياة كلما مر الزمن. وعلى جانب آخر نجد أن الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة (1992) تلقي باللوم على الإنسان ذاته في أنه العامل الرئيس في ذلك، لما أوضحته المادة الأولى من الاتفاقية من مفهوم شامل لتغيُّر المناخ -وفقًا لما يقوم به البشر من أنشطة تتعلق بالبيئة المحيطة بهم تصل إلى الغلاف الجوي- بأنه: "تغيُّر في المناخ يُعزى بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى النشاط البشري الذي يغيّر ترتيب الغلاف الجوي العالمي الذي يُشكل إضافة لتقلبية المناخ الملحوظة خلال فترات زمنية متماثلة".

والحق في الحياة من الحقوق الأصيلة على المستوى الدولي من قبل وجود هذه الاتفاقية، ونذكر في هذا المقام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن منظمة الأمم المتحدة عام 1948، فالمادة (3) منه نصّت على أنه: "لكل فرد الحق في الحياة والحرية وفي الأمان على شخصه". كذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الصادر عام 1966 فقد ورد بموجب نصّ المادة السادسة منه أن: "الحق في الحياة حق ملازم لكل إنسان وعلى القانون أن يحمي هذا الحق، ولا يجوز حرمان أحد من حياته تعسفاً".

كما نصّت المادة 2 من اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها التي أقرتها الجمعية العامة في 9 ديسمبر 1948 على معاقبة كل من ارتكب جريمة الإبادة الجماعية التي تعني: "التدمير الكلي أو الجزئي لجماعة قومية أو إثنية أو عنصرية أو دينية. ومن هنا يظهر لنا أهمية تكاتف الدول مع بعضها البعض لحماية حقها في الحياة بحماية حق الإنسان في الحياة في كل دولة" (إبراهيم، 2014: 35).

وعلى جانب آخر يعود الأصل في الحماية بالمملكة العربية السعودية إلى الأصل الشرعي لحماية الحقوق؛ فأسست نظام حكمها على أساس شرعي مبنيٌّ على أحكام الشريعة الإسلامية، وهو ما ورد بموجب نصّ المادة الأولى من النظام الأساسي للحكم الصادر بالمرسوم الملكي رقم (أ/90) بتاريخ (1412/08/27هـ، الموافق 1992/03/01م) على أنه: "المملكة العربية السعودية، دولة عربية إسلامية، ذات سيادة تامة، دينها الإسلام، ودستورها كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم. ولغتها هي اللغة العربية، وعاصمتها مدينة الرياض".

وعليه، أصدرت المملكة العربية السعودية عددًا من الأنظمة لحماية الحق في الحياة ليس محلها هنا؛ لذا نقتصر في الحديث على مدى تأثير تغيُّر المناخ على الحق في الحياة، ومن هنا يظهر لنا أن رؤية 2030 السعودية التي تهدف إلى البيئة الصحية والمجتمع الحيوي لم تدخر جهدًا في مجال حماية الحق في الحياة من خلال نظام البيئة؛ بل سارعت إلى تغيير أنظمتها وتعديل نصوصها بما يكفل حماية الحق في الحياة من تغيُّر المناخ؛ وهو ما يظهر لنا في نصّ الفقرة الثالثة من متن المرسوم الملكي رقم (م/165) وتاريخ (1441/11/19هـ، الموافق 2020/07/17م) الصادر به نظام البيئة السعودي التي ورد فيها أنه: "على كل من يمارس أيًّا من الأنشطة البيئية أو التي لها أثر بيئي، تصحيح أوضاعه بما يتوافق مع أحكام نظام البيئة ولوائحه -بعد نفاذه- وذلك خلال مدة لا تتجاوز (ثلاث) سنوات من تاريخ نفاذه، على أن يتقدم إلى المركز المختص بخطة لتصحيح أوضاعه خلال مهلة أقصاها (تسعة) أشهر من تاريخ نفاذ النظام ولوائحه. ومنح وزير البيئة والمياه والزراعة السلطة في تحديد مهلة أو مُهل إضافية لتصحيح أوضاع الممارس لا تتجاوز (ست) سنوات من تاريخ انتهاء المدة المحددة لتصحيح الأوضاع وفقًا لما يراه محققًا للمصلحة العامة".

أي إن المملكة وفق رؤيتها 2030 لا تدخر جهدًا في متابعة أي ملوثات تؤثر في تغيير المناخ الذي بدوره يؤثر على الحقوق الممنوحة دستوريًا للإنسان، ومن أهمها السيطرة على أي انبعاثات تؤثر على الحياة؛ حيث ورد بموجب نص المادة الثامنة من نظام البيئة السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/165) وتاريخ 1441/11/19هـ (الموافق 2020/07/17م) أنه: "على كل من

المصرح له والمرخص له الذي يمارس أنشطة قد يصدر منها انبعاثات أو ملوثات، أو التي قد تؤثر في الأوساط البيئية؛ الالتزام بالآتي:

- الاشتراطات والضوابط والإجراءات والمقاييس والمعايير البيئية؛ التي تحددها اللوائح.
- اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة عند الاقتراب من تجاوز المقاييس البيئية؛ وفقًا لما تحدده اللوائح.
- وضع برامج وأجهزة للرصد والقياس والرقابة على جودة الأوساط البيئية، وفقًا لما تحدده اللوائح.
- تزويد الجهة المختصة -بصفة دورية-بالبيانات والتقارير المتعلقة بالانبعاثات أو الملوثات الصادرة عن أنشطته؛ لمراجعتها ومطابقتها، وتحديد تجاوزات المقاييس والمعايير والاشتراطات، وذلك وفقًا لما تحدده اللوائح.
- تزويد الجهة المختصة بدراسة التدقيق البيئي، وفقًا لما تحدده اللوائح.
- إعادة تأهيل الأوساط البيئية المتدهورة من جرّاء ممارسته لأنشطته، وفقًا لما تحدده اللوائح.
- وتحدد الجهة المختصة الأنشطة المشار إليها في هذه المادة".

ومن هنا نجد أن اللجنة المعنية بحقوق الإنسان وصفت الحق في الحياة بأنه:" الحق الأعلى، والأساس الذي تقوم عليه جميع حقوق الإنسان، وهو حق لا يجوز عدم التقيد به حتى في أوقات الطوارئ العامة". وعلاوةً على ذلك، أوضحت اللجنة أن الحق في الحياة يفرض على الدول اتخاذ تدابير إيجابية لحمايته، بما في ذلك اتخاذ تدابير للحدّ من وفيات الأطفال وسوء التغذية والأوبئة. وتربط اتفاقية حقوق الطفل صراحةً الحق في الحياة بواجب الدول أن تكفل إلى أقصى حد ممكن بقاء الطفل ونموه، ورأت لجنة حقوق الطفل أن الحق في البقاء والنمو يجب إعماله بطريقة كليَّة عن طريق إنفاذ جميع الأحكام الأخرى من الاتفاقية، بما في ذلك الحق في كل من: الصحة والتغذية الملائمة والضمان الاجتماعي، ومستوى معيشي مناسب وبيئة صحية وآمنة (الأمم المتحدة، 2018).

ومن ذلك نرى أن اللجنة وغيرها كمجلس حقوق الإنسان دائمًا في تقاريرهم ما يقومون بتدوين ما يحدث ومتابعته، والأخذ بأنه على الدول الالتزام بوضع تدابير دون تحديد لماهية أي من التدابير التي يجب على الدول القيام بها، تاركين الأمر للدول مع الاكتفاء بالمتابعة، رغم أنه ينبغي أن تُوحَّد السياسات التي تتبعها الدول في هذا السياق من حفظ الحقوق العامة للأفراد وأولها الحق في الحياة وحمايته من تغيُّر المناخ.

وعليه، يمكن القول إن المملكة العربية السعودية بذلت جهدها بدقة في تفصيل النص تعاطياً مع النصوص الدولية للحد من الإضرار بحق الحياة من خلال الأنشطة البشرية التي تساعد على تغيير المناخ المؤثر في هذا الحق والمهدد له بالانتهاء، وذلك بوضع ضوابط للتدقيق البيئي كما عبَّر النظام بالنص السابق.

6.1.2. الأثر على الحق في الصحة

ورد بموجب الكتاب الكريم قوله تعالى: ﴿وَأَنفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ (سورة البقرة، الآية: 195). وتُعرّف منظمة الصحة العالمية الحق في الصحة على أنه: "أن الحكومات يجب أن تهيئ الظروف التي يمكن فيها لكل فرد أن يكون موفور الصحة بقدر الإمكان، وتتراوح هذه الظروف بين ضمان توفير الخدمات الصحية وظروف العمل الصحية والمأمونة والإسكان الملائم والأطعمة المغذية، ولا يعني الحق في الصحة الحق في أن يكون الإنسان موفور الصحة" وقد أكدت صكوك دولية عديدة هذا المعنى الواسع للصحة، نذكر من بينها على سبيل المثال لا الحصر: العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذي نصَّ في المادة 12 منه على: "تُقرّ الدول الأطراف في هذا العهد بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى من الصحة الجسمية والعقلية يمكن بلوغه".

وفي السياق ذاته أكد المقرر الخاص المعني بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة البدنية والعقلية، أن الحق في الصحة لا يعني فقط حق كل إنسان في السلامة؛ وإنما يشمل الحق في أن يتمتع بسلامة كاملة جسديًّا وصحيًّا، وكذلك بجميع عناصر الحياة الصحية الكريمة التي تقوم على أساس من المساواة وعدم التمييز في مراعاة الحق في الصحة (الأمم المتحدة، 2018).

ومما قد يؤثر في هذا الحق أي شكل من أشكال التغيُّر المناخي التي تولد نوعًا من التلوث البيئي المؤثر على الصحة العامة؛ وهو ما حظرته المادة السادسة من نظام البيئة السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ 165) بتاريخ (1441/11/19هـ، الموافق 2020/07/17م) بنصها على أنه: "يُحظر القيام بكل ما من شأنه تلويث الأوساط البيئية والموارد المائية، أو الإضرار بهما، أو التأثير سلبًا في الانتفاع بهما؛ وذلك وفقًا لما تحدده اللوائح".

ومن هنا يظهر لنا ما فصَّله النصّ السعودي بدقة الحظر ليس فقط الاكتفاء بحظر التلوث، بل تعمق إلى الانتفاع لما يراه المنظم السعودي من ضرورات الحياة كأصل من الأصول الخمسة التي ترعاها الشريعة الإسلامية دستور المملكة. ومع ذلك نرى أنه كان بإمكان المنظم السعودي أن يُفصّل النص أكثر بالإشارة إلى محل التأثير السلبي، ومن ذلك حياة الإنسان وصحته؛ لذا نقترح تعديل النص على أن يكون بالصيغة التالية: (يُحظر القيام بكل ما من شأنه تلويث الأوساط البيئية والموارد المائية، أو الإضرار بهما، أو التأثير سلبًا في الانتفاع بهما إضرارًا بحياة أو صحة الإنسان؛ وذلك وفقًا لما تحدده اللوائح).

كما أكد تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بشأن العلاقة بين تغيُّر المناخ وحقوق الإنسان، أن تغيُّر المناخ يُهدد المحددات الأساسية للصحة على جميع المستويات، ويؤثر بشكل غير متناسب على أولئك الذين لديهم أقل قدر من الممتلكات؛ أي النساء والأطفال وكبار السن والشعوب الأصلية والأقليات والمهاجرين والعمال الريفيين والأشخاص ذوي الإعاقة والفقراء، مما يؤدي إلى تفاقم المخاطر القائمة التي تهدد حياتهم وسُبل عيشهم (الأمم المتحدة، 2009).

وعليه، تكفل المملكة حماية الحق في الصحة؛ حيث ورد بموجب نصّ المادة السابعة والعشرين من النظام الأساسي للحكم أنه: "تكفل الدولة حق المواطن وأسرته، في حالة الطوارئ، والمرض، والعجز، والشيخوخة، وتدعم نظام الضمان الاجتماعي، وتشجع المؤسسات والأفراد على الإسهام في الأعمال الخيرية"، وكذلك نصّت المادة الحادية والثلاثين منه على أنه: "تُعنى الدولة بالصحة العامة، وتوفر الرعاية الصحية لكل مواطن".

مما يعني أنه لا مساس بالحق في الصحة لكفالته دستوريًّا، ولا يجوز إهماله في أي حالة كان عليها الإنسان، سواء أكانت ظروفًا عادية، أو طارئة. فلم يعد من الجائز اعتبار تغيُّر المناخ مجرد قضية بيئية أو تنموي، والأهم من هذا هو أنه يعرض صحة الإنسان وعافيته للخطر، وعليه، فإن تقديرًا أكبر للأبعاد ذات الصلة بصحة الإنسان في تغيُّر المناخ هو أمر ضروري، سواء بالنسبة إلى وضع سياسة تنموية فعالة أو لاستنهاض الناس وحثّهم على المشاركة.

ويبرز هنا ما تقوم به المملكة من توحيد سياستها في حماية الحق في الصحة للمواطن والمقيم على حد سواء وتمتع الجميع بأعلى مستويات الصحة البدنية والعقلية التي يمكن الحصول عليها. وحسب "الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيُّر المناخ"، ستشمل الآثار الصحية الرئيسة للتغيُّر المناخي زيادة خطر التعرض للإصابة، والمرض، والوفاة بسبب موجات الحر والحرائق الأكثر شدةً (منظمة العفو الدولية، 2022). وعليه، نرى أن تأثير تغيُّر المناخ على الحق في الصحة يتطلب من العموم سرعة الاستجابة التي تقوم بها المملكة في معالجة أي من الآثار الضارة على الصحة العامة بتطبيق تدابير احترازية ورد النصّ عليها في عدة أنظمة وأولها النص الدستوري من النظام الأساسي للحكم.

ومن مطالعتنا من التقارير الدولية المتعلقة بتأثير تغيُّر المناخ على الحق في الصحة ظهر لنا أن من أهمها الاحتباس الحراري، الذي عرفته وزارة الصحة السعودية بأنه: ارتفاع درجة حرارة غلاف الكرة الأرضية نتيجة انبعاث الغازات الدفيئة (ثاني أكسيد الكربون وأكسيد النيتروجين وغيرهما)، مما يؤدي إلى ما يلي (وزارة الصحة السعودية، 2019):

- حدوث الكوارث الطبيعية (حرائق، فيضانات، أعاصير، جفاف).
- ذوبان الجليد.
- ارتفاع مستوى البحار والمحيطات.
- اتساع ثقب الأوزون.
- الأمطار الحامضية.

- تزايد المخاطر الصحية.
- زيادة عدد الوفيات الناتجة عن الارتفاع المتزايد في درجات الحرارة.
- ارتفاع عدد حالات الإصابة بالربو، الحساسية التنفسية، وأمراض الجهاز التنفسي.
- ازدياد الأمراض المنقولة بالنواقل والأمراض حيوانية المصدر.
- أمراض القلب والأوعية الدموية والسكتة الدماغية.
- الأمراض المنقولة بالغذاء والمياه.
- الصحة النفسية واضطرابات التوتر.
- بعض أنواع السرطان.
- التهديدات للتنوع الأحيائي والحياة البرية.

ومن هنا تظهر جهود المملكة العربية السعودية ليس فقط في تفعيل النصوص الدولية، وإنما في مراعاة التقارير التي تمسّ حقوق الإنسان والعمل على ملاحقتها من خلال تكاتف جهود مؤسساتها وأهمها وزارة الصحة في هذا الصدد؛ لما تصدره من بيانات وتقارير تتعلق بالصحة العامة، وما يؤثر عليها بأي من المؤثرات الخارجية طبيعيةً كانت أو بشريةً.

ومبادرة السعودية الخضراء التي أطلقها ولي العهد صاحب السمو الملكي محمد بن سلمان وتحت رعايته وتقوم عليها وزارة البيئة تسعى إلى توفير بيئة نظيفة من هواء وماء وجميع عناصر البيئة لضمان الصحة العامة تمشيًا مع نظام البيئة الذي حظر أي تصرف من نقل أو بيع أو أي تصرف آخر مادي أو قانوني يؤثر على الصحة العامة نتيجة لتغيُّر المناخ الذي قد يضر بأي من عناصر البيئة؛ وهو ما ورد بموجب نص المادة السابعة من نظام البيئة السعودي التي نصت على أنه: "يُحظر استغلال أو نقل أو تخزين أو بيع أو الترويج لأيّ من الموارد الطبيعية ومنتجاتها الموجودة في إقليم المملكة الذي يشمل أراضيها -بما في ذلك الجُزر- ومجالها الجوي، والمياه الداخلية والبحر الإقليمي وقاعهما وباطن أرضهما والحيّز الجوي فوقهما، وجميع المناطق البحرية الأخرى التي تمارس عليها المملكة حقوق السيادة أو حقوق الولاية طبقًا للقانون الدولي؛ دون الحصول على تصريح أو ترخيص؛ وذلك وفقًا لما تُحدده اللوائح".

وعليه، نرى أن تغيُّر المناخ يضرُّ بجودة الهواء الذي يُشكل مع الماء محور الحياة البشرية؛ فإذا أصيب أي منهما بأي من الملوثات فلا بد أنه يؤثر سلبًا على صحة الإنسان؛ لذا يضمن نظام البيئة جودة الهواء المعرفة بموجب نص الفقرة (35) من المادة الأولى من نظام البيئة بأنها: (الخصائص التي تتميز بها حالة الهواء والتي تُقوَّم استنادًا إلى المقاييس والمعايير التي تضعها الجهة المختصة لحماية البيئة وصحة الإنسان).

وعلى الرغم من أن التقارير الدولية نهت على أهمية حفظ الحق في الصحة والسلامة، إلا أنها لم تُحدد الوسائل أو تشير إلى أي من الوسائل في صلب التقارير عن كيفية حفظ الحق في الصحة من تغيُّر المناخ. مما دعا المنظم السعودي إلى ربط الحق في الصحة بتغيُّر المناخ، وظهر وعيه الواضح لما يترتب من أضرار على صحة الإنسان من جراء تغيُّر المناخ؛ مما استدعى التدقيق في جودة الهواء بالنص على الالتزام بالمقاييس والمعايير الصحية للهواء النقي.

6.2. الآثار غير المباشرة لتغيُّر المناخ على حقوق الإنسان:

كما لتغيُّر المناخ من آثار مباشرة على حقوق الإنسان تبين أيضًا أن لتغيُّر المناخ العديد من الآثار على حقوق الإنسان وأهمها هنا الحق في الغذاء الكافي والنظيف، والحق في الماء والسكن المناسب صحيًا؛ وهو ما يلي بيانه:

6.2.1. الأثر على الحق في الغذاء الكافي النظيف

ورد النصّ على الحق في الغذاء بشكل صريح في المادة (11) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والمادة (24) من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

وتشمل عناصر الحق في الغذاء الكافي توافره (بما في ذلك إمكانية أن يطعم الفرد ذاته من الموارد الطبيعية) والمتيسر لجميع الأفراد الخاضعين لسلطة دولة ما. والأمر نفسه ينطبق على هذا الحق؛ فهو يندرج ضمن الحقوق التي تفترض التزامات إيجابية من طرف الدولة من خلال ضمانها التحرر من الجوع وأن تتخذ الإجراءات اللازمة للتخفيف منه، حتى في أوقات الكوارث الطبيعية أو غيرها.

وذلك لأنه نتيجة لتغيُّر المناخ، من المتوقع أن تقل نسبة المحاصيل الضرورية للبشر بصفة خاصة في المناطق الفقيرة مما يزيد من المخاوف الحالية لخطر حدوث المجاعة؛ فالفقراء الذين يعيشون في بلدان نامية معرّضون بصفة خاصة للتأثر بحكم اعتمادهم المفرط في غذائهم وأرزاقهم على موارد تتأثر بالمناخ (الأمم المتحدة، 2019).

وعليه، يظهر لنا أن تأثير تغيُّر المناخ جنبًا إلى جنب مع تأثيرات الدوافع البشرية الأخرى مثل إزالة الغابات، كان السبب الرئيس للاحتباس الحراري الملحوظ منذ منتصف القرن العشرين، ومن المرجح أن يستمر تغيُّر المناخ العالمي، وخاصة الاحتباس الحراري وفقًا للتقرير الخاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيُّر المناخ بشأن الاحتباس الحراري (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيُّر المناخ، 2018).

وتعد المخاطر المتعلقة بالمناخ أعلى بالنسبة للاحتباس الحراري العالمي بمقدار 1.5 درجة مئوية مقارنة بالمخاطر الحالية (رحموني، 2019)، ولكن المخاطر تكون أكثر حدةً إذا وصل الاحتباس الحراري إلى 2 درجة مئوية، وتعتمد مخاطر تغيُّر المناخ على درجة وسرعة الاحترار، والموقع الجغرافي، ومستويات التنمية الإقليمية والمحلية وقابلية التأثر، وأنشطة التكيف والتخفيف المتحققة، كما يزيد من المخاطر انبعاثات غاز الكربون وبصفة خاصة الكربون المشع (سانحي، 2020). ومما لا شك فيه أن ارتفاع درجات الحرارة يؤثر سلباً على المزروعات ومدى إنتاجيتها؛ مما يؤثر على الحق في الغذاء ويضعف من قدرة الدول على كفالة حق الغذاء الكافي والنظيف أيضًا.

وعلى الرغم من التزام المزيد من الحكومات والشركات بتحقيق الحياد الكربوني وفق اتفاق باريس 2015 بحلول عام 2050، إلا أن العالم لا يزال يتخلف كثيرًا عن تحقيق هذا الهدف؛ وذلك حسبما قال الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، في أحدث مساعيه من أجل مستقبل أنظف وأكثر اخضرارًا (الأمم المتحدة، 2020). وعلى الرغم من إعلان انسحاب الولايات المتحدة من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية في نوفمبر 2020، إلا أن المملكة وتفاعلاً مع التقارير الدولية والظروف المناخية عالميًا ما زالت تسعى جاهدةً إلى الحد من انبعاثات الكربون والغازات الدفيئة؛ حيث سعت إلى مبادرة السعودية الخضراء التي تتضمن خمسة إسهامات في هذا الإطار، ومن أهمها أن تصبح أكبر مصدر ومنتج للهيدروجين في العالم، واستخدام الكربون الملتقط لإنتاج المواد الكيميائية والوقود الاصطناعي (اللجنة العليا للسعودية الخضراء، 2022).

وعليه، يُمكن لنا أن نستنبط ما تأسس على ما نصّت المادة السادسة والعشرون من النظام الأساسي للحكم من حماية جميع حقوق الإنسان، وإحاطتها بسياج من الشرع لتوفير الحماية الكافية من العدوان عليها بأي من أشكال العدوان بنصّها على أنه: "تحمي الدولة حقوق الإنسان، وفق الشريعة الإسلامية". وبما أنه ورد النص على الحق في دستور الدولة، فهي ملتزمة بالحماية في أنظمتها الداخلية كذلك (العتيبي، 2018).

كما يظهر لنا جليًا وضوح ودقة مسلك المنظم السعودي في حماية الحق في الغذاء بأن أصدر نظامًا متكاملاً بعنوان نظام الغذاء الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/1) بتاريخ 1436/01/06هـ الموافق 2014/10/30م؛ الذي نص بموجب المادة الثانية على أن من أهداف النظام سلامة الغذاء وحماية المستهلك من الغذاء الضار أو المغشوش، أو غير الصالح للاستهلاك بنصها على أنه: "يهدف هذا النظام إلى الآتي:

- ضمان سلامة الغذاء، والعمل على تحسين جودته.
- حماية الصحة العامة للمستهلك من خلال تقليل المخاطر المرتبطة بالغذاء، ونشر التوعية الغذائية السليمة.
- حماية المستهلك من الغذاء الضار أو المغشوش أو المضلل أو غير الصالح للاستهلاك.
- عدم إعاقة حركة تجارة الغذاء".

وهنا نرى أن المنظم السعودي ربط بين الحق في الصحة والحق في الغذاء وحظر من المخاطر التي تمسّ الغذاء بصفة عامة. ونرى أن من هذه المخاطر

تأثيرات تغيُّر المناخ بالفعل على النظم الطبيعية والبشرية، بما في ذلك التغيُّرات في كمية المياه ونوعيتها، وتأثيرات سلبية تأتي على غلات معظم المحاصيل مصدر الغذاء.

أي إنه قد يؤدي المزيد من تغيُّر المناخ إلى تهديد الأمن الغذائي من خلال التأثيرات على الغطاء النباتي (قشقوش، 2019)، وفيما يتعلق بالمحاصيل الغذائية والأعلاف الحيوانية النباتية فقد ورد بتقرير اللجنة الحكومية الدولية المعنية بتغيُّر المناخ أنه من المتوقع حدوث أسوأ التأثيرات في المناطق الاستوائية وشبه الاستوائية، ومن المتوقع أن يؤثر تغيُّر المناخ سلبًا على الإنتاج؛ حيث ترتفع درجة الحرارة المحلية بمقدار 2 درجة مئوية أو أكثر فوق مستوياتها بأواخر القرن العشرين (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيُّر المناخ، 2018).

وبما أن الأصل الشرعي الذي تأسست عليه البشرية هو البُعد عن الإفساد في الأرض وتحفيز مكافحة التصحر وإحياء الأرض (العتيبي، 2018)؛ فقد التزمت المملكة العربية السعودية بمكافحة تغيُّر المناخ والمحافظة على الحق في توفير الغذاء الكافي من خلال اللائحة التنفيذية لتنمية الغطاء النباتي ومكافحة التصحر تمهيدًا لمبادرة السعودية الخضراء؛ فأصدرتها تنفيذًا لنظام البيئة الصادر في 1441هـ (الموافق 2020م)، وكذلك اللائحة التنفيذية لمنع ومعالجة تلوث التربة ضمانًا لتوفير الغذاء الكافي؛ حيث أوردت المادة السابعة من اللائحة الأخيرة عددًا من المحظورات التي تعمل على تحقيق حماية الحق في الغذاء الصحي والكافي يلتزم بها الأفراد وكذلك يراقبها المركز الوطني للرقابة على الالتزام البيئي؛ حيث ورد بها أنه:

- "يُحظر ممارسة أي نشاط أو أنشطة أو أفعال قد تؤدي بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى الإضرار بالتربة أو تلويثها أو التأثير سلبًا على الانتفاع بها أو إتلاف خصائصها الطبيعية.
- يُحظر عدم اتخاذ التدابير المناسبة لمنع تلوث التربة.
- يُحظر عدم اتخاذ التدابير اللازمة للحد من انتشار التلوث ومعالجة مصدر التلوث في حال حدوثه.
- يُحظر عدم الالتزام بالمقاييس المحددة في هذه اللائحة عند معالجة التربة الملوثة وإعادة التأهيل البيئي للمواقع الملوثة.
- يُحظر عدم تقديم سجلات محدثة تبين الإجراءات والتدابير التي تم اتخاذها بشأن تلوث التربة.
- يُحظر تقديم أية معلومات أو بيانات أو سجلات غير صحيحة.
- يُحظر عدم إبلاغ المركز فور رصد تلوث للتربة ضمن أنشطتهم".

ونظرًا لما لحق الغذاء الكافي من أهمية فنرى أن المنظم السعودي قرَّر عقوبات جنائية للتعدي على هذا الحق في شكل ارتكاب أي من تلك المحظورات؛ مما يؤدي إلى تلويث التربة، ويؤثر بأي شكل من الأشكال على الحق في الغذاء الكافي لما لتلويث التربة من أثر على إنتاجية الغذاء وسلامته، سواء بفعل البشر أو نتيجة تغيُّر المناخ الذي يؤدي فيه الإنسان دورًا رئيسًا بما يقوم به من أعمال تلوث للبيئة المحيطة يؤثر بها على تلوث التربة بناء على الالتزام بالاستخدام الرشيد للتربة الوارد بنظام البيئة بموجب نصّ المادة السابعة عشرة؛ وعليه وردت العقوبات المقررة للمخالفة؛ لذلك بموجب نص المادة الثامنة من اللائحة التنفيذية لنظام البيئة لمنع ومعالجة تلوث التربة أنه: "يتم ضبط مخالفات أحكام هذه اللائحة وإيقاع العقوبات الموضحة في الجدول (1) وفقًا للائحة التنفيذية لضبط المخالفات وإيقاع العقوبات لنظام البيئة مع مراعاة الآتي:

- تُقدر قيمة غرامة المخالفات الجسيمة وفقًا لدرجة الضرر والأهمية الطبيعية للموقع المتضرر ومساحته ونوع المستقبلات المتضررة والآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على ذلك الضرر.
- يكون تقدير غرامة المخالفات الجسيمة المذكورة في البند (1) من هذه المادة من خلال لجنة تشكل من المختصين والمؤهلين بقرار من الرئيس التنفيذي للمركز.
- تكون المخالفة جَسيمة إذا تحقق فيها أي مما يأتي:
  - الأفعال الواردة في المادة الخامسة والثلاثين من النظام.
  - الأفعال التي تؤدي إلى تدهور بيئي.
  - الأفعال التي تؤدي إلى الإضرار بالمستقبلات الحساسة أو المناطق الحساسة بيئيًا".

ولم يكتفِ المنظم السعودي بذلك، بل إنه كان وما زال شديد الحرص على الغذاء النظيف الصحي؛ وهو ما أكده نظام الغذاء بموجب نصّ المادة السادسة عشرة منه على حظر تداول أي غذاء غير صحي؛ حيث ورد به أنه: "لا يجوز تداول الغذاء في الحالات الآتية:

- إذا كان مخالفًا لأحكام الشريعة الإسلامية.
- إذا كان ضارًا بالصحة أو غير صالح للاستهلاك.
- إذا كان مخالفًا للوائح الفنية أو المواصفات القياسية للغذاء.
- إذا كان مغشوشًا، أو يحتوي على طرق أو وسائل مخادعة أو ممارسة تضلل المستهلك.
- إذا لم يكن معبأ بالطريقة التي تحددها اللوائح الفنية، عدا ما يتم استثناؤه في اللائحة.
- إذا لم ترفق به البطاقة الغذائية والبيانات الإيضاحية، عدا ما يتم استثناؤه في اللائحة.
- إذا لم يكن مسجلاً لدى الهيئة".

وعليه، ورغم ذلك نرى أنه من المتوقع أن يحدث انهيار للأمن الغذائي؛ مما ينذر بكارثة إنسانية تلوح في الأفق نتيجة تغيُّر المناخ وتأثيراته على الغطاء الأخضر ما لم نلتزم بتطبيق النظام لحماية الغطاء الأخضر الذي يوفر الحق في الغذاء الكافي وفقًا لما ورد بالأنظمة السعودية سالفة الذكر.

6.2.2. الأثر على الحق في الماء

عرّفت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حق الإنسان في الماء بأنه: "حق كل فرد في الحصول على كمية من الماء تكون كافية ومأمونة ومقبولة، ويَسهل الوصول إليها ماديًا، وبتكلفة متيسرة لأغراض الاستخدام الشخصي والمنزلي، مثل الشرب والطهي والنظافة الشخصية والمنزلية". وأشارت اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وكذلك اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الحق في الماء على أنه مما يوفر العيش الملائم، كما ربطته اتفاقية حماية الطفل بواجبات الدولة تجاه مجتمعها لحمايته من الأمراض وسوء التغذية.

وبتزايد فقدان الكُتل الجليدية وتقلص الغطاء الثلجي يتأثر سلبيًا توافر المياه لما يزيد على سُدس سكان العالم الذين يتزودون بالمياه المنسابة من ذوبان الثلوج في السلاسل الجبلية، كما يؤثر تغيُّر الطقس بين الجفاف والفيضان على الإمدادات بالمياه (الأمم المتحدة، 2009).

ومع أنه من حق الإنسان الحصول على المياه المناسبة للاستخدام الشخصي والمنزلي والحصول على الصرف الصحي الذي يضمن البقاء في صحةٍ جيدة، غير أن العصر الحالي يجعل أنه من الضرورات لعموم الدول التوجه إلى التنمية المستدامة في الموارد المائية لتوفير الحق في الماء النظيف الصحي لكل إنسان (عبد القادر وقويدر، 2019). إلا أنه هناك توليفة من العوامل كذوبان الثلوج والجليد، وانحسار سقوط الأمطار، وارتفاع درجات الحرارة، وارتفاع مستوى مياه البحار، تُظهر أن التغيُّر المناخي يؤثر سلباً على هذا الحق لما له من أثر على نوعية وكمية الموارد المائية. فهناك أكثر من مليار إنسان لا يحصلون على المياه النظيفة، والتغيُّر المناخي سيفاقم هذا سوءًا، وكذلك ظواهر الطقس المتطرف كالأعاصير والفيضانات ستؤثر على البُنى التحتية الأساسية للمياه والصرف الصحي، مُخلّفةً مياهًا ملوثةً، وبهذا تسهم في انتشار الأمراض التي تنقلها المياه. كما ستتأثر شبكات الصرف الصحي، بصفة خاصة في المناطق الحضرية (منظمة العفو الدولية، 2022).

فهطول الأمطار على سبيل المثال مناخ ذو حدين؛ حيث أصبح أكثر تقلبية مع زيادة تواتر وشدة الفيضانات ونوبات الجفاف على السواء، وفي الحالات الشديدة تتسبب نُدرة المياه في الجفاف والمجاعات. وعلى الجانب الآخر تؤدي زيادة المياه عن الحد كالفيضانات إلى تلوث إمدادات المياه العذبة، وتتيح الفرصة لتكاثر الحشرات التي تنقل الأمراض، مثل البعوض (منظمة الصحة العالمية، 2008).

ومؤخرًا توجهت المملكة إلى إطلاق مبادرة السعودية الخضراء للحفاظ على الحق في مياه نظيفة خالية من تلوث الغازات المنبعثة وفق نصّ المادة من اتفاقية باريس المنعقدة في 2021/12/21 بباريس المتعلقة بالحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري قامت المملكة بتحديد إسهامها في الحد

من آثار تغيُّر المناخ على حقوق الإنسان في هذا الإطار؛ حيث اعتمدت المملكة خمس مبادرات في التقليل من انبعاثات الكربون بأكثر من (278) مليون طن سنويًّا (للتفصيل عن المبادرات الخمس يمكن مراجعة مبادرة السعودية الخضراء على الموقع الخاص بالمبادرة على الإنترنت).

6.2.3. الأثر على الحق في السكن اللائق

يرد ذكر الحق في السكن اللائق في عدة صكوك أساسية لحقوق الإنسان، وبصورة أشمل في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية باعتباره عنصرًا من عناصر الحق في مستوى معيشة لائق. وعُرّف الحق في السكن اللائق بأنه: "حق المرء في أن يعيش في مكان ما في أمن وسلام وكرامة" وتشمل عناصر هذا الحق الرئيسة أمن حيازة الأراضي والحماية من الطرد القسري، وتوافر الخدمات والمواد والمرافق والبُنى الأساسية وإتاحتها بتكاليف مقبولة.

ويؤثر تغيُّر المناخ الملاحظ والمتوقع سلبًا على الحق في السكن اللائق بطرق عدة. ويُشكل تضاؤل موارد الرزق الناجم في جزء منه عن تغيُّر المناخ دافعًا رئيسًا لزيادة الهجرة من الأرياف إلى المدن. وسينتقل الكثيرون إلى أحياء حضرية فقيرة ومستوطنات عشوائية يضطرون فيها في أحيان كثيرة إلى بناء مساكن في مناطق خطرة. وتفيد التقديرات بأن مليار شخص يعيشون اليوم بالفعل في أحياء حضرية فقيرة على سفوح جبلية هشَّة أو ضفاف نهرية مُهددة بالفيضان؛ حيث يتعرضون بشدة للأحداث المناخية القاسية (الأمم المتحدة، 2009). وتشمل ضمانات حق الإنسان في السكن في ظل تغيُّر المناخ النقاط التالية:

- الحماية المناسبة للسكن من مخاطر الطقس.
- الوصول إلى السكن البعيد عن المناطق الخطرة.
- الوصول إلى المأوى والتأهب للكوارث في حالات الترحيل بسبب الأحداث الجوية القاسية.
- حماية المجتمعات التي يُعاد توطينها بعيدًا عن المناطق الخطرة، بما في ذلك حمايتها من الطرد القسري دون حماية قانونية أو غير ذلك من أشكال الحماية المناسبة، مثل التشاور الكافي مع الأشخاص المتأثرين (الأمم المتحدة، 2009).

مثلما أقرَّ به مجلس حقوق الإنسان، فإن أسوأ آثار تغيُّر المناخ تكون أشد على شرائح السكان التي تعيش أصلاً حالة ضعف بسبب عوامل مثل الجغرافيا أو الفقر أو نوع الجنس أو السن أو الانتماء إلى الشعوب الأصلية أو إلى الأقليات أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو مكان المولد أو أي وضع آخر، أو بسبب الإعاقة (الأمم المتحدة، 2009). وعليه، فنحن نؤيد الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيُّر المناخ في تقريرها بأن: "الأشخاص المهمشون اجتماعيًّا أو اقتصاديًّا أو ثقافيًّا أو سياسيًّا أو بأي شكل آخر يتأثرون بوجه خاص من تغيُّر المناخ، وكذلك من بعض إجراءات التكيف والتخفيف" (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيُّر المناخ، 2007). وكذلك في موقفها من تغيُّر المناخ في أن: "الآثار المستقبلية لتغيُّر المناخ، في الأجلين القصير والطويل، وفقًا للسيناريوهات التي يتوقع معظمها ارتفاع متوسط درجة الحرارة العالمية بدرجتين مئويتين، ستؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي ووتيرة الحد من الفقر، وزيادة تقويض الأمن الغذائي، وستوقع مزيدًا من الفئات في براثن الفقر، ولا سيما في المناطق الحضرية وبؤر المجاعة الناشئة" (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيُّر المناخ، 2007).

فمن حق الجميع الحصول على مستوى معيشةٍ لائق؛ بما في ذلك السكن المناسب. لكن التغيُّر المناخي يهدد هذا الحق بأشكالٍ مختلفة؛ فظواهر الطقس المتطرف كالفيضانات والحرائق الكبيرة تُدمر بالفعل بيوت الناس، وتتسبب في تشرّدهم. كما يمكن للجفاف والتعرية، والفيضانات أن تغيّر البيئة مع مرور الوقت بينما يهدد ارتفاع مستويات مياه البحار منازلَ الملايين من البشر في المناطق المنخفضة في كافَّة أرجاء العالم (منظمة العفو الدولية، 2022).

وراعت المملكة ذلك، بل كانت في طليعة الدول التي تعمل على توفير السكن الصحي للإنسان منذ الطفولة ولو كان عن طريق الأسر الحاضنة؛ حيث وضعت الضوابط للأسر الحاضنة في حماية الطفل من الإيذاء بما ورد في اللائحة التنفيذية لنظام حماية الطفل بموجب نص الفقرة (11) بند (1) من المادة السابعة الذي ورد به اشتراط: "أن يكون مقرّ الأسرة البديلة أو الحاضنة في بيئة صالحة تتوافر فيها المؤسسات التعليمية والدينية والطبية والرياضية، وأن تتوافر الشروط الصحية في المسكن والمستوى الصحي المقبول لأفراد الأسرة".

كما تُواصل هيئة الدفاع المدني جهودها في توجيه المتضررين من السيول بسبب تغيُّر المناخ وتوضح لهم العديد من الإرشادات من أهمها (الدفاع المدني السعودي، 2022):

إذا تم النصح من قِبل السلطة المختصة بإخلاء المنزل إلى موقع آخر مؤقت فهناك بالإضافة لما سبق من تعليمات عدة أمور يجب أخذها بالحسبان وهي:

- "اتبع النصائح والتعليمات التي تصدرها السلطات.
- اذهب إلى أماكن الإخلاء التي يتم توجيهك إليها مباشرة، ولا تجتهد وتذهب إلى أماكن أخرى حتى لا تُعرض حياتك للخطر.
- افصل التيار الكهربائي والغاز قبل مغادرتك المنزل.
- تعرف إلى محطات الراديو التي من خلالها تستمع إلى التعليمات والتحذيرات والتوجيهات المطلوبة واللازمة لحمايتك.
- حاول تثبيت أغراض المنزل وإغلاق البيت قبل الخروج منه إلى أماكن الإخلاء حتى لا تنجرف بمياه السيول.
- كن حذرًا عند الخروج والانتقال إلى أماكن الإخلاء وتحلّ بالهدوء.
- اتبع المسارات الموصي بها عند استخدام الطرق، ولا تجازف كي لا تعرض حياتك وحياة الآخرين للخطر".

مما يدل على تكاتف مؤسسات المملكة في حفظ الحق في السكن اللائق، بما يظهر من التعليمات التي تمثل تدابير احترازية من فقدان السكن في الظروف الطارئة كالسيول.

وسعيًا وراء الالتزام الدولي بالاتفاقيات والالتزام الوطني بحماية حقوق الإنسان سعت المملكة إلى تلبية الحاجة إلى التنمية المستدامة، وفقًا لما ورد بموجب نصّ الفقرة الأولى من المادة الثالثة بالاتفاقية الإطارية لتغيُّر المناخ؛ فصدرت موافقة الجهات العليا باتخاذ عدة تدابير وتوصيات إثر التقرير النهائي للجنة المشكَّلة بالأمر السامي عام (1435هـ ، الموافق 2014م)، للتحقيق في موضوع الكوارث التي نتجت عن الأمطار التي هطلت على مدينة الرياض آنذاك، وتضمنت التدابير إسناد متابعة تطبيق عدد من التعليمات إلى هيئة الرقابة ومكافحة الفساد. وتابعت المملكة جهودها تحسبًا لتأثير تغيُّر المناخ والتسبب في السيول وغزارة الأمطار ليس فقط على المناطق المعتاد تضررها، بل على غيرها من المناطق، ومنها مدينة الرياض؛ وهو ما ظهر من موقع الهيئة الملكية لمدينة الرياض (2022) في إعداد مخطط شامل لتصريف السيول بمدينة الرياض حتى عام 2049م (للتفصيل يمكن مراجعة الموقع الإلكتروني للهيئة الملكية لمدينة الرياض).

وعليه، نرى أن التغيُّرات المناخية لها عظيم الأثر على السعودية الخضراء في حقوق الإنسان في غذائه وسكنه، وحقه في الماء النظيف الصحي. كما نرى جدية المتابعة الحثيثة للسلطات في المملكة لآثار تغيُّر المناخ على حقوق الإنسان.

7. الخاتمة

7.1. النتائج:

- هناك متابعة حثيثة من حكومة المملكة العربية السعودية لتنفيذ نصوص الاتفاقية الإطارية بشأن تغيُّر المناخ.
- تفاعل المنظم السعودي مع التقارير الدولية بشأن تغيُّر المناخ بإصدار الأنظمة التي تكفل حقوق الإنسان وتحميها من تغيُّر المناخ بالعبث بأي من عناصر البيئة المحيطة به.
- توافر العديد من التدابير الاحترازية في شكل تعليمات وتوجيهات تصدرها السلطة الحاكمة وتراقبها هيئة مكافحة الفساد بشأن معالجة آثار تغيُّر المناخ بهطول الأمطار والسيول.
- تعاون عدد من مؤسسات الدولة في الحد من الآثار الضارة لتغيُّر المناخ كوزارة البيئة، وهيئة الرقابة ومكافحة الفساد والدفاع المدني، مما ساعد في إنجاح تحجيم الأضرار الناتجة عن السيول والفيضانات في عدة مناطق بالمملكة.

- قوة تدابير المنظم السعودي لحماية الصحة العامة من تغيُّر المناخ وتلوث البيئة بما نصّت عليه من عقوبات في حال المخالفة.
- دقّة صياغة اللائحة التنفيذية لمنع ومعالجة تلوث التربة ضمانًا لتوفير الغذاء الكافي.
- فاعلية تدابير المنظم السعودي لحماية الحق في الغذاء النظيف الكافي وفق أنظمة البيئة والزراعة بتنفيذ مبادرة السعودية الخضراء.
- فاعلية محدودة لتدابير المنظم السعودي لحماية الحق في السكن المناسب صحيًّا وأمنيًّا؛ نظرًا لتكرار مشكلات الفيضانات والسيول بمكة وجدة والمدينة المنورة وكثرة القضايا على ذات المحل.

7.2. التوصيات:

- رفع الوعي البيئي لأفراد المجتمع كافَّة حمايةً لعموم حقوق الإنسان المتأثرة بتغيُّر المناخ.
- التشجيع على توفير الطاقة والحد من الانبعاثات المؤثرة في الحق في جودة الهواء.
- تقليل الملوثات قبل أن تنتشر في الغلاف الجوي.
- تقليص الاعتماد على النفط كمصدر أساسي للطاقة؛ للحد من تغيُّرات المناخ المؤثرة سلبًا على الصحة العامة.
- استغلال مصادر الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.
- ابتكار مصانع وآلات صديقة للبيئة.
- تفعيل ضوابط استخدام الماء النظيف في الزراعة لحفظ الحق في الصحة والحياة والغذاء.
- اتخاذ تدابير في مواجهة التغيُّر المناخي يحفظ حقوق الإنسان لأيّ فرد.
- قيام الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة بوضع الإجراءات اللازمة لاعتماد مواصفات الأجهزة والمعدات والمنتجات التي تتعلق بممارسة نشاطات مؤثرة في البيئة، وذلك بالتنسيق مع وزارة البيئة والمياه والزراعة، والمركز الوطني للرقابة على الالتزام البيئي.
- زيادة تفعيل تدابير المنظم والسلطة الحاكمة التي تكفل حماية الحق في السكن المناسب وحماية الصحة من خطر السيول والفيضانات بالمواقع المتضررة من وقت لآخر حسب تغيُّر المناخ.

7.3. المقترحات:

تعديل نصّ المادة السادسة من نظام البيئة على أن يكون بالصيغة التالية: (يُحظر القيام بكل ما من شأنه تلويث الأوساط البيئية والموارد المائية، أو الإضرار بهما، أو التأثير سلبًا في الانتفاع بهما إضرارًا بحياة أو صحة الإنسان؛ وذلك وفقًا لما تحدده اللوائح).

نبذة عن المؤلفة

نهاد فاروق عباس

قسم القانون العام، كلية الحقوق، جامعة دار العلوم، الرياض، المملكة العربية السعودية، *nehad.m@dau.edu.sa* ،*00966535152157*

د. عباس، مصرية، أستاذ القانون الجنائي، حاصلة على درجة الدكتوراه في القانون الجنائي والتشريع الجنائي الإسلامي من جامعة القاهرة، حصلت على ماجستير القانون العام والشريعة الإسلامية من جامعة القاهرة، وليسانس الحقوق من جامعة القاهرة، وحصلت على جائزة أحسن رسالة دكتوراه في التشريع الجنائي الإسلامي من جامعة القاهرة، مشرف علمي على رسائل الماجستير والدكتوراه، محكم ترقيات معتمدة بأكثر من دولة، محكم أطروحات دكتوراه بجامعة الشارقة بالإمارات، نشرت 30 ورقة بحثية، الاهتمامات البحثية: القانون الجنائي، الأدلة الجنائية والطب الشرعي، التشريع الجنائي الإسلامي. أوركيد: 0000-0001-5276-8896.

شكر وتقدير

تتوجه الباحثة بخالص الشكر والامتنان إلى عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي بجامعة دار العلوم على الدعم المادي والمعنوي لإخراج هذا البحث على هذا الوجه العلمي.

المراجع

إبراهيم، سهير. (2014). *الآليات القانونية الدولية لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة*. لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية.

الأمم المتحدة. (2009). *تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بشأن العلاقة بين تغيُّر المناخ وحقوق الإنسان*. الدورة العاشرة، البند 2 من جدول الأعمال، متوفر بموقع: http://hrlibrary.umn.edu/arabic/AR-HRC/AHRC10-150.pdf (تاريخ الاسترجاع: 2022/3/23).

الأمم المتحدة. (2018). *قرار المقرر الخاص المعني بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة*. الدورة السابعة والثلاثون، البند 3 من جدول الأعمال، متوفر بموقع: https://bit.ly/3PEkaxz (تاريخ الاسترجاع: 2022/3/23).

الأمم المتحدة. (2019). *قرار اعتمده مجلس حقوق الإنسان. الدورة الحادية والأربعون*، البند 3 من جدول الأعمال، متوفر بموقع: https://digitallibrary.un.org/record/3834953?ln=es (تاريخ الاسترجاع: 2022/4/21).

الأمم المتحدة. (2020). *الأمين العام يشدد على الحاجة إلى التعجيل أكثر في تحقيق الحياد الكربوني*. متوفر بموقع: https://news.un.org/ar/story/2020/11/1065442 (تاريخ الاسترجاع: 2022/4/23).

الأمم المتحدة. (2022). *تقرير الأمم المتحدة للعمل المناخي عن: ما هو تغيُّر المناخ؟*. متوفر بموقع: https://www.un.org/ar/climatechange/what-is-climate-change (تاريخ الاسترجاع: 2022/2/10).

الدفاع المدني السعودي. (2022). *الإرشادات المتعلقة بالسيول*. متوفر بموقع: https://998.gov.sa/Ar/Pages (تاريخ الاسترجاع: 2022/3/26).

رحموني، محمد. (2019). أوجه النجاح والضعف لاتفاق باريس في الحماية الدولية للمناخ. *مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة باتنة*، **6**(1)، 672–88.

سانجي، يوسف. (2020). دور المعايير الدولية لحماية البيئة في تحسين الأداء البيئي. *مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، معهد الحقوق والعلوم السياسية*، **9**(1)، 585–606.

عبد القادر، رزيق، وقويدر، شعشوع. (2019). الحماية القانونية الدولية للمناخ. *مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة ابن خلدون*، **6**(2)، 87–107.

العتيبي، أحمد سليمان. (2018). الأساس القانوني لحق الإنسان في بيئة نظيفة، *مجلة كلية القانون الكويتية العالمية*، **بدون رقم مجلد**(3)، 19–66.

قشقوش، هدى حامد. (2019). الحماية الجنائية للبيئة في القانون الكويتي رقم 42 لسنة 2014 المعدل بالقانون 99 لسنة 2015. *مجلة جامعة الكويت*، **43**(1)، 431–63.

اللجنة العليا للسعودية الخضراء. (2022). *مبادرة السعودية الخضراء؟*. متوفر بموقع: https://www.saudigreeninitiative.org/ar/targets/reducing-emissions (تاريخ الاسترجاع: 2022/3/26).

ليطوش، دليلة. (2020). التفاعل بين الأمن الغذائي والأمن البيئي والحماية الدولية لهما. *مجلة المعيار بكلية أصول الدين، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية*، **24**(51)، 726–38.

مداني، خليل، بالجيلالي، خالد. (2021). رهانات الأمن البيئي في ظل الحماية الدولية للمناخ. *مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية بجامعة محمد لمين دباغين*، **7**(2)، 214–33.

المنصة الوطنية السعودية الموحدة. (2022). *حماية البيئة في المملكة العربية السعودية*. متوفر بموقع: https://www.my.gov.sa/wps/portal/snp/aboutksa/environmentalProtection (تاريخ الاسترجاع: 2022/4/20).

منظمة الصحة العالمية. (2008). *بيان المديرة العامة لمنظمة الصحة العالمية مارغريت تشان*. متوفر بموقع: https://www.who.int/world-health-day/toolkit/report_web_full_ar.pdf (تاريخ الاسترجاع: 2022/3/23).

منظمة العفو الدولية. (2022). *التغيُّر المناخي*. متوفر بموقع: https://www.amnesty.org/ar/what-we-do/climate-change (تاريخ الاسترجاع: 2022/3/25).

الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيُّر المناخ. (2018). *تقرير الاحترار العالمي بمقدار 1.5 درجة مئوية*. متوفر بموقع: https://www.ipcc.ch/site/assets/uploads/sites/2/2019/09/IPCC-Special-Report-1.5_SPM_ar.pdf (تاريخ الاسترجاع: 2022/3/16).

الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيُّر المناخ. (2007). *مساهمة الفريق العامل الثالث في تقرير التقييم الرابع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيُّر المناخ*. متوفر بموقع: https://www.ipcc.ch/site/assets/uploads/2018/03/ar4-wg3-spm-ar.pdf (تاريخ الاسترجاع: 13-3-2022).

الهيئة الملكية لمدينة الرياض. (2022). *إعداد مخطط شامل لتصريف السيول بمدينة الرياض حتى عام 1470هـ*. متوفر بموقع: https://www.rcrc.gov.sa/ar/magazine_topic/006616 (تاريخ الاسترجاع: 2022/3/26).

وزارة الصحة السعودية. (2019). *مدونة عام 2019*. متوفر بموقع: https://www.moh.gov.sa/HealthAwareness/EducationalContent/Blog (تاريخ الاسترجاع: 2022/3/23).

Abdelkader, R. and Qwaider, S. (2019). Alhimayat alqanuniat alduwliat lilmunakhi 'International legal protection of the climate'. *Journal of Scientific Research in Environmental Legislation, Faculty of Law and Political Science, Ibn Khaldun University,* **6**(2), 87–107. [in Arabic]

United Nations. (2018). *Report Almuqarar Alkhasu Almaeniu Bimas'alat Ailtizamat Huquq Al'iinsan Almutaealiqat Bialtamatue Bibiyat Amnat Wanazifat Wasihiyat Wamustadamatu* 'Special Rapporteur on the Issue of Human Rights Obligations Relating to the Enjoyment of a Safe, Clean, Healthy and Sustainable Environment'. 37th Session, Agenda Item 3. Available at: https://bit.ly/3PEkaxz (accessed on: 23/3/2022). [in Arabic]

United Nations. (2019). *Qarar Aietamadah Majlis Huquq Al'iinsani* 'Resolution Adopted by the Human Rights Council'. 41st Session, Agenda Item 3. Available at: https://digitallibrary.un.org/record/3834953?ln=es (accessed on: 4/21/ 2022). [in Arabic]

United Nations. (2020). *Al'amin Aleamu Yushadid Ealaa Alhajat 'Iilaa Altaejil 'Akthar Fi Tahqiq Alhiad Alkarbunii* 'The Secretary-General Stresses the Need to Accelerate the Achievement of Carbon Neutrality Further'. Available at: https://news.un.org/ar/story/2020/11/1065442 (accessed on: 4/23/2022). [in Arabic]

United Nations. (2022). *Climate Action Report Ma Hu Taghayur Almunakhi?* 'What is Climate Change?'. Available at: https://www.un.org/ar/climatechange/what-is-climate-change (accessed on: 10/2/2022). [in Arabic]

World Health Organization. (2008). *Bayan Almudirat Aleamat Limunazamat Alsihat Alealamiat Marghirit Tshan* 'Statement by WHO Director-General Margaret Chan'. Available at: https://www.who.int/world-health-day/toolkit/report_web_full_ar.pdf (accessed on: 3/23/2022). [in Arabic]

Al-Otaibi, A.S. (2018). Al'asas alqanuniu lihiqa al'iinsan fi biyat nazifatin 'The legal basis of the human right to a clean environment', *Journal of the Kuwait International Law School*, **n/a**(3),19–66. [in Arabic]

Amnesty International. (2022). *Altaghayur Almunakhi* 'Climate Change'. Available at: https://www.amnesty.org/ar/what-we-do/climate-change (accessed on: 3/25/2022). [in Arabic]

Ibrahim, S. (2014). *Alaliat Alqanuniat Alduwaliat lihimayat Albiyat Fi 'iitar Altanmiat Almustadamati* 'International Legal Mechanisms for Environmental Protection Within the Framework of Sustainable Development'. Lebanon: Al-Halabi Human Rights Publications. [in Arabic]

Latush, D. (2020). Altafaeul bayn al'amn alghidhayiyi wal'amn albiyiyi walhimayat alduwaliat lahuma 'The interaction between food security and environmental security and their international protection'. *Al-Mayyar Journal, Faculty of Fundamentals of Religion, Prince Abdelkader University of Islamic Sciences, Constantine*, **24**(51), 726–38. [in Arabic]

Madani, K. and Beljali, K. (2021). Rihanat al'amn albiyiyi fi zili alhimayat alduwaliat lilmunakhi 'Environmental security stakes under international climate protection'. *Journal of Research in Law and Political Science. University of Mohamed Lamine Debaghin,* **7**(2), 214–33. [in Arabic]

Qashqosh, H.H. (2019). Alhimayat aljinayiyat lilbiyat fi alqanun alkuaytii raqm 42 lisanat 2014 almueadal bialqanun 99 lisanat 2015 'Criminal protection of the environment in kuwaiti law no. 42 of 2014 amended by law 99 of 2015'. *Kuwait University Journal*, **43**(1), 431–63. [in Arabic]

Rahmani, M. (2019). Awajuh alnajah walduef liaitifaq baris fi alhimayat alduwliat lilmunakhi 'The successes and weaknesses of the Paris Agreement in international climate protection'. *Al-Bahith Journal for Academic Studies, Faculty of Law and Political Sciences, University of Batna,* **6**(1), 672–88. [in Arabic]

Sanhi, Y. (2020). Dawr almaeayir alduwaliat lihimayat albiyat fi tahsin al'ada' albiyiy 'The role of international standards for environmental protection in improving environmental performance'. *Journal of Ijtihad for Legal and Economic Studies, Institute of Law and Political Science,* **9**(1), 585–606. [in Arabic]

Saudi Civil Defense. (2022). *Al'iirshadat Almutaealiqat Bialsiyula* 'Instructions Related to Torrents'. Available at: https://998.gov.sa/Ar/Pages (accessed on: 3/26/2022). [in Arabic]

Saudi Ministry of Health. (2019). *Mudawanat Eam 2019* 'Blog of 2019'. Available at: https://www.moh.gov.sa/HealthAwareness/EducationalContent/Blog (accessed on: 3/3/2022). [in Arabic]

The Higher Committee of Green Saudi Arabia. (2022). *Mubadarat Alsueudiat Alkhadra'u?* 'What is the Green Saudi Initiative?'. Available at: https://www.saudigreeninitiative.org/ar/targets/reducing-emissions (accessed on: 3/26/2022). [in Arabic]

The Intergovernmental Panel on Climate Change. (2007). *Musahamat Alfariq Aleamil Althaalith Fi Taqrir Altaqyim Alraabie Lilhayyat Alhukumiat Alduwliat Almaeniat Bitaghayur Almanakhi* 'Contribution of Working Group III to the Fourth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change'. Available at https://www.ipcc.ch/site/assets/uploads/2018/03/ar4-wg3-spm-ar.pdf (accessed on: 3/13-2022). [in Arabic]

The Intergovernmental Panel on Climate Change. (2018). *Report Of Aliahtirar Alealamii Bimiqdar 1.5 Darajat Miawiatin* 'Global Warming by 1.5 Degrees Celsius'. Available at: https://www.ipcc.ch/site/assets/uploads/sites/2/2019/09/IPCC-Special-Report-1.5_SPM_ar.pdf (accessed on: 3/16/2022). [in Arabic]

The Royal Commission for the City of Riyadh. (2022). *Iiedad Mukhatat Shamil Litasrif Alsuyul Bimadinat Alriyad Hataa Eam 1470* 'Preparing a Comprehensive Plan for the Drainage of Torrents in the City of Riyadh until the Year 1470'. Available at: https://www.rcrc.gov.sa/ar/magazine_topic/006616 (accessed on: 3/26/2022). [in Arabic]

The Unified Saudi National Platform. (2022). *Himayat Albiyat Fi Almamlakat Alearabiat Alsueudiati* 'Environmental Protection in the Kingdom of Saudi Arabia'. Available at: https://www.my.gov.sa/wps/portal/snp/aboutksa/environmentalProtection (accessed on: 20/4/2022). [in Arabic]

United Nations. (2009). *Taqrir Mufawadiat Al'umam Almutahidat Alsaamiat Lihuquq Al'iinsan Bishan Alealaqat Bayn Taghayur Almunakh Wahuquq Al'iinsani. Aldawrat Aleashirati, Alband 2 Min Jadwal Al'aemali* 'OHCHR Report on the Relationship between Climate Change and Human Rights'. Tenth Session, Agenda Item 2. Available at: http://hrlibrary.umn.edu/arabic/AR-HRC/AHRC10-150.pdf (accessed on: 23/3/2022). [in Arabic]